AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/105/2008
03 April 2008

مصر : تزايد القلق مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية التي تجري الثلاثاء في 8 إبريل/نيسان

سيشهد يوم الثلاثاء المقبل الموافق في 8 إبريل/نيسان إجراء الانتخابات المحلية في كافة أنحاء مصر. وكان يجب أن تجري منذ سنتين، لكن السلطات أرجأتها حتى الآن. وفُسِّر قرار التأجيل على نطاق واسع بأنه رد فعل الحكومة على النجاح منقطع النظير الذي أحرزه أنصار الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام 2005.

وستكون هذه الانتخابات الأولى التي تجري منذ التعديلات التي أُدخلت في العام 2005 على الدستور والتي تقتضي الآن حصول مرشحي الرئاسة المستقلين على دعم 10 أعضاء منتخبين على الأقل من كل مجلس محلي في 14 محافظة على الأقل لقبول ترشُّحهم.

وفي الفترة التي تسبق هذه الانتخابات أُلقي القبض على المئات من المرشحين المحتملين أو فُرضت عليهم قيود، ومن ضمنهم العديد من أنصار ونشطاء المعارضة الرئيسي الإخوان المسلمون.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن العديد من الذين قُبض عليهم واعتُقلوا قد يكونون سجناء رأي احتُجزوا بسبب ممارستهم المشروعة لحرية التعبير والاشتراك في الجمعيات. وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الذين يُحتجزون كسجناء رأي، وتهيب بالسلطات المصرية رفع جميع القيود غير القانونية الأخرى على ممارسة حرية التعبير.

الاعتقالات والقيود المفروضة على المرشحين المحتملين

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن السلطات المصرية قبضت على أكثر من 160 مرشحاً مرتقباً قبل الانتخابات.

وقد ورد أن النشطاء الآخرين للإخوان المسلمين مُنعوا فعلياً من تسجيل أسمائهم كمرشحين في الانتخابات المحلية من قبل أفراد في الشرطة يرتدون ملابس مدنية منعوهم من الدخول إلى مكاتب التسجيل، أو أنهم مُنعوا من تسجيل أسمائهم لأن موظفي الانتخابات الذين عينتهم الحكومة رفضوا قبول أوراق تسجيلهم.

وفي بعض الحالات، أمرت المحاكم الإدارية بوجوب السماح لنشطاء الإخوان المسلمين الذين رُفض تسجيلهم بتسجيل أنفسهم كمرشحين، لكن من الناحية العملية لم يُسمح إلا لقلة منهم بأن يفعلوا ذلك.

وقد أثار هذا الأمر احتجاجات الآلاف من أنصار الإخوان المسلمين في عدة محافظات.

كذلك أمرت المحاكم الإدارية أيضاً بوقف إجراء الانتخابات في عدد من المحافظات، ومن ضمنها البحيرة والغربية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية.

اعتقال الأنصار

شهد اليومان الأخيران نزول آلاف المتظاهرين إلى الشوارع احتجاجاً على رفض السلطات تنفيذ قرارات المحاكم الإدارية، وقُبض على حوالي 280 شخصاً ويظلون قيد الاعتقال، معظمهم من محافظة البحيرة. وبحسب ما ورد أُصيب عدة متظاهرين بجروح خلال المصادمات مع الشرطة.

وإضافة إلى ذلك فإنه منذ يناير/كانون الثاني، قُبض على أكثر من 650 من أنصار الإخوان المسلمين في عدة محافظات بينهم حوالي 530 يظلون قيد الحبس أو الاعتقال وقد قُبض على معظمهم بزعم عقدهم اجتماعات غير مصرَّح بها وحيازة منشورات هدامة. ويضمون أساتذة جامعات وأطباء ورجال أعمال، فضلاً عن ثلاثة أعضاء سابقين في البرلمان هم سيد حزين وصابر عبد الصادق وسيد عبد الحميد.

ويضم المعتقلون حالياً أو المعرضون الاعتقال صحفيين اثنين نشرا أخبار الاعتقالات وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها السلطات ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصاره. فقد قُبض على خالد حمزة، رئيس تحرير الموقع إخوان وب، وهو موقع باللغة الإنجليزية ينقل أخبار أنشطة الجماعة، وذلك في 20 فبراير/شباط 2008 وجُدد حبسه السابق للمحاكمة (الاحتياطي) آخر مرة لمدة 15 يوماً آخر في 31 مارس/آذار. وهو يعاني من مرض في القلب، لكن ورد أنه حُرم من الحصول على الرعاية الطبية الكافية في الاعتقال. وقامت الشرطة مرتين بتفتيش منـزل الصحفي الآخر عبد الجليل الشرنوبي، رئيس تحرير موقع إخوان أون لاين، الموقع الإلكتروني للجماعة باللغة العربية، وذلك عندما سعت لإلقاء القبض عليه في 12 و21 مارس/آذار، وهو يطلب اللجوء حالياً في دار نقابة الصحفيين في القاهرة.

الإخوان المسلمون

تتبع حملة القمع الأخيرة هذه التي تشنها السلطات المصرية نمطاً قائماً منذ زمن طويل يتعرض فيه أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصاره للقبض والاعتقال التعسفيين بصورة متكررة في الفترة التي تسبق الانتخابات. وجماعة الإخوان المسلمين محظور رسمياً في مصر، لكن لديه أتباع كثر ودرجت العادة بأن يتقدم أنصاره كمرشحين مستقلين للانتخابات الوطنية والمحلية.

وينتظر إصدار حكم في أعقاب توقيف ومحاكمة 40 من قادة الجماعة أمام محكمة عسكرية في القاهرة. وكان من المقرر في مارس/آذار 2008 النطق بالحكم في المحاكمة التي بدأت في إبريل/نيسان 2007، لكنه أُرجئ إلى ما بعد انتخابات المجالس المحلية. ويتوقع الآن صدوره في 15 إبريل/نيسان. وقد أرسلت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات مراقبين قانونيين مستقلين، لكن لم يُسمح لهم بدخول المحكمة.

وللتحدث إلى خبراء الشؤون المصرية في منظمة العفو الدولية، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية بلندن، المملكة المتحدة على الهاتف رقم 5566 413 207 44+.

وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن
بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org